http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1343) السنة السادسة - الثلاثاء (14) تشرين الاول 2008

سيتخذ خطواته لتفكيك المنطقة الخضراء

المالكي: وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا في العراق

بغداد /الوكالات

نقل عن رئيس الوزراء نوري المالكي أن وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا في العراق ويجب أن تعود إلى بلادها، وذلك في مقابلة مع صحيفة التايمز البريطانية نشرتها امس الاثنين، تحت عنوان "امال ومخاوف وتطلع الى المستقبل لدى رجل يتولى اصعب عمل في الشرق الاوسط،".

وقال المالكي نشكر القوات البريطانية على الدور الذي أدته إلا أن وجودها في العراق لم يعد ضروريا لحفظ الأمن والسيطرة على البلاد. وأضاف أنه يمكن أن تكون هناك حاجة لوجودها في مجال التدريب أو في بعض المجالات التكنولوجية ولكن كقوة مقاتلة لم يعد وجودها ضروريا.

وقال«يمكن ان نكون بحاجة لوجودها في مجال التدريب او في بعض المجالات التكنولوجية ولكن كقوة مقاتلة لا اعتقد ان وجودها ضروري».

واضاف «الساحة العراقية مفتوحة امام الشركات البريطانية والصداقة البريطانية من اجل التبادل الاقتصادي والتعاون الايجابي في العلوم والتعليم.»

وانتقد المالكي القرار البريطاني بسحب آخر القوات البريطانية من مدينة البصرة جنوب العراق نهاية كانون الأول الماضي بعد أن سلمت السلطة للقوات العراقية ونشرت جنودها في قاعدة بالمطار خارج المدينة، معتبرا أن هذا الانسحاب كان سابقا لأوانه.

وقال المالكي«لقد ابتعدوا عن المواجهة مما اعطى العصابات والميليشيات الفرصة للسيطرة على المدينة.»الوضع تدهور جدا الى حد ان شبانا اشرار كانوا يحملون سيوفا ويقطعون رقاب النساء والاطفال.

كما انتقد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين البريطانيين وجيش المهدي. وكان نوري المالكي أمر الجيش العراق بالهجوم في ٢٥ آذار على البصرة التي كانت تحت سيطرة الميليشيات التي طردت من المدينة بعد أسبوعين من المعارك المكثفة.

واقر المالكي بأن قوات التحالف قدمت المساعدة وكان ذلك ضروريا مشيرا إلى أن العلاقات العراقية البريطانية علاقات جيدة.

وشكر المالكي القوات التي تقودها امريكا على «مساعدتها المهمة» ولكنه قال ان«الصفحة طويت».

وكانت بريطانيا الحليف الرئيس للرئيس الامريكي جورج بوش في الغزو الذي قادته امريكا للعراق في اذار ٢٠٠٨ واطاح بالنظام السابق.

وساعدت القوات البريطانية في تدريب الجيش والبحرية العراقية في حين تستخدم وحدة من القوات الخاصة متمركزة ببغداد في مهاجمة المتشددين من القاعدة والجماعات الاخرى . ولبريطانيا ٤١٠٠ جندي حاليا في العراق.

وتحدث المالكي للتايمز عن نظرته في تشكيل بلاده والمضي الى دولة مستقلة فعلا، وقالت الصحيفة ان من الخطأ الكبير الحكم على المالكي من المظهر الخارجي. واشارت الى ان البعض يتحدث عنه بوصفه منقذ العراق، واخرون يشتكون بالقول انه سلطوي. مشيرة الى ان لا احد يتجاهله في مجال السياسة.

وقال المالكي للصحيفة "انا غير فرح بهذا المنصب"، مشيرا الى ان منصبه ربما يعد الاصعب في الشرق الاوسط. واكد للصحيفة انه لم يختر ابدا ان يكون رئيسا للوزراء ولن يسعى الى اعادة انتخابه في العام المقبل ما لم يطلب منه تولي ولاية ثانية.

واشادت الصحيفة بالمالكي قائلة انه حين انتخابه رئيسا للوزراء، بوصفه مرشح تسوية قبل عامين ونصف، لم يكن هناك احد يتوقع انه سينجح، بل ان البعض لم يكن يظن ان لديه القوة البدنية والقوة السياسية للمقاومة في عالم السياسة العراقي المحتدم، فضلا عن قبضة حرب طائفية شرسة. الا انه اثبت ان منتقديه على خطأ، كما تقول الصحيفة.

واشارت الصحيفة الى انه من رئاسته في عامه الاول وقع، المالكي على قرار اعدام صدام، الذي خشي العديد من انها خطوة سترمي البلاد الى المزيد من العنف. الا ان المالكي، الذي هرب من العراق في العام ١٩٨٠ بعد اصدار صدام قرارا باعدامه، يؤكد ان امضاءه لم يكن شخصيا ابدا. اذ انه كان يؤدي عمله بعد ان وجدت المحكمة ان الديكتاتور العراقي السابق مذنبا بجرائم قتل جماعي وأكد التمييز الحكم الصادر بحقه.

ولفتت الصحيفة الى ان محطة PBS التلفزيونية الامريكية بثت الليلة قبل الماضية شريطا وثائقيا يزعم ان المالكي اجبر احد القضاة الخمسة عمدا على التنازل واستبدله باخر من اجل اصدار قرار الاعدام. الا ان المالكي سخر من هذا الزعم. ونفى تدخله في القضاء مؤكدا انه لم يكن يملك ادنى فكرة عن الحكم الذي ستتوصل اليه المحكمة حتى اصدرت قراراها. لكنه اضاف انه ياسف على الطريقة التي نفذ بها الحكم، والاساءة التي تعرض لها صدام من جانب المنفذين الذين هتفوا بشعارات طائفية عندما لف حبل المشنقة حول رقبته. وقال المالكي "ان ما حدث بعد الاعدام كان يجب الا يحدث. لكن اولئك اشخاص لا خبرة لديهم في تنفيذ اعدامات. فهذه الامور من اختصاص حزب البعث. ورجاله كانوا بارعين في اعدام الناس".وقالت الصحيفة ان المالكي، ومن خلال منصبه المؤقت هذا، يخطط لمرحلة قادمة يعيد فيها رد الاعتبار للعراق. فاولا عليه التفاوض على انسحاب تدريجي للقوات الامريكية والبريطانية من العراق، وبعدها التوجه الى الانتخابات المحلية في العام المقبل.

ومضت بالقول انه بعد ذلك سيتولى المالكي المهمة الاضخم التي تتمثل بتحويل البلاد، التي خربتها الحروب على مدى ثلاثة عقود، الى دولة حديثة. وهذا التحدي محفوف بالمزالق، كما ترى الصحيفة. فالمالكي يريد من القوات الامريكية ان تبقى حتى عام ٢٠١١، لتشكيل قوة جوية، وتدريب القوات العراقية الناشئة وتوفير الدعم لها.

وتعتقد الصحيفة ان حصول المالكي على الدعم السياسي لهذه الخطوات امر مثير للجدل بنحو كبير جدا، بخاصة في اوساط زملائه. فعدد منهم، كما تذكر الصحيفة، مرتبط بايران، التي تريد انسحاب القوات الامريكية جميعها باسرع وقت ممكن. الا ان اخرين من بينهم، ولعل المالكي نفسه واحدا منهم، هم عراقيون وطنيون يريدون ان يروا القوات الاجنبية وهي تغادر اراضيهم. واذا توجب بقاؤها، فالمالكي يريد ان تخضع هذه القوات الاجنبية للقانون العراقي اذا ارتكبت جرائم.

وقالت الصحيفة ان المالكي قلق بوضوح من الصراع الطويل على السلطة في مدينة كركوك الغنية بالنفط، بين مواطنيه الاكراد والتركمان والعرب. وما دام الامن يعود الان الى مناطق اخرى من البلاد، فانه من غير الممكن بعد الان تجاهل قضية كركوك، بحسب الصحيفة.

وذكر المالكي ان "كركوك مدينة تعود الى الحكومة الاتحادية وهي خارج حدود المنطقة الكردية. قضية كركوك لا تحسم بفرض حل القوة.. والحل الامثل هو في التعامل معها كقضية خاصة، كأن تكون منطقة مستقلة". وقالت الصحيفة ان النقطة الوحيدة الواضحة في افق المالكي السياسي الان هو تسليم قصر صدام في المنطقة الخضراء، الذي يمثل رمزا هائلا، ومن المتوقع ان يحدث في قلب بغداد في نهاية العام الحالي. فالسفارة الامريكية، التي تقيم الان في قصر صدام الرئاسي الفخم، ستنتقل الى مجمع جديد وسيتولى المالكي مسؤولية القصر. كما سيتخذ المالكي، كما تذكر الصحيفة، خطوات لتفكيك المنطقة الخضراء.

وبهذا الصدد يقول المالكي "ان الابقاء على منطقة خضراء ومنطقة حمراء في العراق امر انتهى. يجب ان تصبح بغداد كلها خضراء".

زيباري: أوباما لم يطالبنا بتأجيل البت بمصير الاتفاق الأمني

بغداد/وكالات

كشف وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري لشبكة CNN امس الاول، أن مرشح الحزب الديمقراطي لخوض سباق الرئاسة الأمريكية السيناتور باراك أوباما، لم يحثّ القادة العراقيين على تأجيل البّت بمصير الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ودحض زيباري تقريراً نشر مؤخراً بالإضافة إلى بيان صادرعن مرشحة الحزب الجمهوري لمنصب نائب الرئيس حاكمة ولاية آلاسكا سارة بالين، جاء فيهما أن أوباما حاول التأثير على القادة العراقيين الذين يتفاوضون مع الإدارة الأمريكية بشأن الاتفاق، من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

وأكد زيباري أن سيناتور الينوي "لم يحاول بتاتاً أن يثبط همتنا إزاء توقيع الاتفاق" لافتاً إلى أنه أوضح هذا الأمر مراراً مؤخراً في عدد من المقابلات الإعلامية عندماً كان في الولايات المتحدة.

وكانت صحيفة "واشنطن تايمز" قد نقلت في عددها الجمعة الماضية أنه في حزيران الماضي أبلغ باراك أوباما القيادة العراقية أن الاتفاق بين واشنطن وبغداد بشأن السماح للقوات الأمريكية بالبقاء على الأرض العراقية لما بعد عام ٢٠٠٨، لن ينجز، ما لم ينل موافقة الكونغرس الأمريكي عليه.

واستندت الصحيفة في تقريرها إلى كلام نقلته عن سفير بغداد لدى واشنطن سمير الصميدعي، بشأن اتصال هاتفي جرى في الـ١٦ من تموز المنصرم بين زيباري وأوباما، غير أن التقرير الصحفي لم يُرفق بأي تعليق صادر عن وزير الخارجية العراقية ازاء المسألة.

وكانت حملة المعسكر الجمهوري جادلت بان اتصال السيناتور الديمقراطي الأسمر يتعارض مع الجهود الأمريكية للوصول إلى اتفاق بشأن وضعية القوات الأمريكية مع الحكومة العراقية.

هذا ومازال أمام العاصمتين المعنيتين الإعلان عن الاتفاق المنتظر، برغم عدد من التقارير التي أشارت إلى أنه أصبح وشيكاً.

الجدير بالذكر أن الصميدعي كان قد أعلن في نيسان الماضي أن بلاده ما زالت تحتاج للوجود العسكري الأمريكي لتتمكن من الاستمرار، فيما تنبأ بأن الرئيس الأمريكي المقبل، أياً كان، سيوافق على وجوب بقاء تلك القوات لمدة أطول.

تحرك حكومي لتحجيم الأزمة في الموصل

منظمات المجتمع المدني تصدر بيانات الاستنكار والإدانة تجاه استهداف المسيحيين

بغداد – الموصل / المدى والوكالات

استنكر المجلس العراقي للسلم والتضامن في بيان صدر عنه التهديدات التي طالت المسيحيين في محافظة نينوى من قتل وتهجير جاء فيه: «تناقلت الاخبار المحلية والرسمية عبر وسائل الاعلام المختلفة انباء عن قتل افراد من الطائفة المسيحية في الموصل اضافة الى قيام مجموعات مسلحة باجبار الكثير من العوائل المسيحية على مغادرة مدينة الموصل وقد نزحت مئات العوائل تحت الوعيد والتهديد بالقتل الى اطراف المدينة لضمان سلامة افرادها.

والمجلس العراقي للسلم والتضامن اذ يعلن عن استنكاره الشديد لهذه العمليات الاجرامية التي تطال اخوتنا المسيحيين يعتبر الامر في منتهى الخطورة لما يمثله من خرق فاضح لحقوق مكون اساسي من مكونات شعبنا العراقي بالاضافة الى انه طعنة مسمومة في صميم ما نطمح اليه وهو بناء مجتمع ديمقراطي يعيش فيه جميع العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات وفرص العمل وبناء السلم الاهلي في وطن الجميع بعد عهود الاستبداد الطويلة التي اسست لعوامل الفرقة والانقسام، كما يدعو المجلس الى وقفة جادة لوقف هذه التداعيات من قبل القوى السياسية والاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وفي مثل هذه الحالات تتحمل الحكومة مسؤوليات خاصة في ملاحقة المسؤولين عن هذه الاعمال الاجرامية وتقديمهم للقضاء.

ومن جهة اخرى ندعو اخوتنا المسيحيين الى وقفة وطنية شجاعة واستيعاب ما يرمي اليه هؤلاء المجرمون من مخططات للفتنة والنزاع وتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي عبر اثارة بؤر التوتر واستخدام وسائل الترهيب والترويع ليكون لهم الطريق سالكاً لارتكاب جرائمهم وتعطيل العملية السياسية في العراق وفق اجندات باتت تستهدف العراق كله وطناً ومواطناً».

الى ذلك، اصدرت هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق بيان جاء فيه: « ان استهداف المسيحيين يقف وراءه جماعات ارهابية تستهدف روح وهوية المواطنة الحرة واستبدالها بروح وهوية الدين والطائفة السياسية كلها تشير إلى حدود المسؤولية الكبيرة التي ستحتكم الى الاجراء الحكومي الذي سيكون له الحكم الفصل في محاسبة المذنبين».

وفي ذات السياق، اشارمرصد الحريات والحقوق الدستورية،امس، الى إن محافظة نينوى تشكل احدى اكثر محافظات العراق عنفاً بعد العاصمة بغداد، مؤكدا وقوع ٥٧٣٤ ضحية خلال المدة من مطلع العام الجاري ولغاية نهاية شهر ايلول الماضي.

وذكر المرصد أنه وفقاً للاحصائيات التي تم رصدها و للفترة الممتدة من مطلع العام الجاري ولغاية نهاية شهر ايلول الماضي فقد "تباينت انماط العنف المسجلة في هذه المحافظة ما بين (ضحايا اعمال القتل – ضحايا الجثث المجهولة – ضحايا الاصابات الناجمة عن التفجيرات – ضحايا الاغتيالات – ضحايا الخطف – ضحايا الاعتقالات) التي وصلت الى ما يقارب ٥٧٣٤ ضحية".

وبين المرصد أن "عدد الضحايا لشهر كانون الثاني بلغ ٥٣٤ ولشهر شباط بلغ ٣٠٢ ولشهر آذار بلغ ٣٩١ ولشعر نيسان بلغ ٥٤٩ ولشهر ايار بلغ ٢٠٨٢ ولشهر حزيران بلغ ٤٨٢ ولشهر تموز بلغ ٥١٧ ولشهر آب بلغ ٤٢٦ ولشهر ايلول بلغ ٤٥١ ضحية".

وأضاف: أنه من خلال متابعة الانتهاكات وضحايا اعمال العنف في محافظات العراق كافة "سجل مرصدنا ظهور اعمال عنف تستهدف العوائل المسيحية بشكل غير معهود بهذا الحجم الهائل وبتلك الطرق المنظمة في ثاني اعنف محافظات العراق حيث تم تهجير اكثر من ٧٠٠ عائلة عراقية مسيحية خلال الايام الماضية بعد توجيه اعمال العنف ضدهم من قبل جهات مسلحة".

ولفت الى ان هذه الاعمال "تمثلت اما بتوزيع منشورات مطبوعة على الاحياء المدنية تطالبهم (اعتناق الاسلام او دفع جزية او الرحيل او القتل) او نصب نقاط تفتيش وهمية من قبل جماعات مسلحة تقوم بايقاف سيارات المارة وتفتيش هويات الركاب حيث ادى ذلك الى تعرض عدد من المواطنين المسيحيين (من كسبة وصيادلة وعمال) الى القتل، بالاضافة الى تفجير عدد من الدور السكنية التي تعود للعوائل المسيحية المهجرة".

وأشار المرصد إلى أن جزءا من هذه العوائل لجؤوا الى "اديرة وكنائس المدينة فضلا عن قيام جزء اخر بأتخاذ المدارس والبنايات المهجورة خارج المدينة مسكناً طلبا للحماية حيث تعاني من فقدان ادنى متطلبات العيش وفقدان الخدمات الصحية.

وأدان المرصد "عمليات القتل والتهجيرواعمال العنف كافة التي ترتكب ضد جميع المواطنين الابرياء في المحافظة وتستهدف الاقليات العراقية كالطائفة المسيحية والتي ترمي الى زرع الفتنة والحدّ من الجهود الرامية لترسيخ روح المصالحة واحلال الامن والاستقرار والسلام بين طوائف الشعب العراقي".

وحمّل "الحكومة المسؤولية كاملة لمواجهة اعمال العنف هذه والتي تجري بوضح النهار وامام مرأى السلطات المحلية في المحافظة والموجهة ضد المواطنين والعمل على الحفاظ على حقوق الاقليات، والكشف عن الجهات المسؤولة عن هذه الاعمال والقاء القبض على منفذيها وتقديمهم الى العدالة" بحسب ما ورد في البيان.

من جهته، استنكر المطران وردوني ما يجري في المحافظة وحمّل الحكومة مسؤولية العمليات الارهابية التي طالت المسيحيين، وقال: «نستنكر بكل قوانا ما يجري.. انها حالة يرثى لها وهي مؤلمة جدا وان دلت على شيء فانها تدل على ان هناك خللا في الامور الامنية.»

واضاف: «اننا حقيقة لم نر تحركاً قوياً من جانب الحكومة ولهذا رفعنا صوتنا عاليا ان على الحكومة ان تحمي ابناءها.»

وقال قائد مركز العمليات في وزارة الداخلية والناطق الرسمي لها اللواء عبد الكريم خلف: ان «الاوامر صدرت منذ (السبت) بتحريك قوات امنية اضافية لمدينة الموصل لحماية المناطق المسيحية ودور العبادة والكنائس وان هذه القوات اكملت انتشارها (الاحد).»

واضاف: «تم تشكيل خلية ازمة برئاسة مدير الشرطة في الموصل للبحث عن الاشخاص الذين قاموا بهذه الاعمال.»

وكشف خلف عن قيام قوات الامن في الموصل باعتقال اربعة عشر شخصا قال انهم من المشتبه بهم وانهم الآن رهن التحقيق.

وفي اخر مستجدات الاوضاع في محافظة نينوى، قال الناطق باسم عمليات نينوى العميد خالد عبد الستار: ان قوات الامن اعتقلت اربعة مطلوبين امنيين في عمليتين منفصلتين شنتها الاحد(غرب الموصل)".

وقال عبد الستار: إن "قوة من الجيش العراق في الفرقة الثامنة اعتقلت ثلاثة من المطلوبين في قضاء البعاج»، مضيفا ان "القوة استولت على عجلتهم، وعثرت بداخلها على ستة بنادق كلاشينكوف".واشار عبد الستار الى ان قوة أخرى من الشرطة اعتقلت أحد المطلوبين قانونيا في منطقة النبي أبي يونس (شرقي الموصل)" من دون ذكر مزيد من التفاصيل.

وبين عبد الستار، إن شخصين قتلا الاحد وأصيب ثالث بجروح، في هجومين منفصلين شنهما مسلحون شرقي مدينة الموصل.

وقال الناطق باسم عمليات نينوى: إن "مسلحين مجهولين اقتحموا (الأحد) محلا للتسجيلات الصوتية في حي الأخاء (شرقي الموصل) وأطلقوا النار على صاحبه ما أدى إلى مقتله، بالإضافة إلى إصابة فتى بجروح". مشيرا الى ان القتيل والمصاب هما من أبناء الديانة المسيحية.

وفي سياق ذي صلة، افاد مصدر امني في قيادة عمليات نينوى ان قوات الشرطة عثرت على مصنع للعبوات الناسفة والقاء القبض على شخص كان قرب المصنع .

وقال المصدر، امس: ان دوريات تابعة لقيادة شرطة مدينة الموصل عثرت ليلة الاحد، على مصنع للعبوات الناسفة يحتوي على حقيبتين من المتفجرات محلية الصنع تزن الواحدة منها نحو (١٥٠) باوند وثلاث حقائب من نترات الامونيوم تزن نحو(١٠) باوندات لكل منها وغيرها من مواد صنع العبوات الناسفة.

واضاف المصدر: ان الشرطة القت القبض على شخص كان بالقرب من المصنع يعتقد بأن له علاقة بالمصنع.

واشار المصدر الى ان المواد المتفجرة التي عثر عليها سلمت الى وحدة من الجيش العراقي والامريكي الذين حظروا الى موقع المصنع لغرض اتلاف المتفجرات .

هذا ولم يذكر المصدر المكان الذي عثرت الشرطة على مصنع العبوات الناسفة.

آلاف من الدولارات مقابل سمة للدخول

هيئة السياحة تحذر من وجود مكاتب وهمية للسفر

بغداد / قيس عيدان

حذر مدير عام دائرة التفتيش والمتابعة في هيئة السياحة التابعة لوزارة الدولة لشوون السياحة والآثار سالم الربيعي المواطنين كافة من التعامل مع مكاتب السفر والسياحة غير المجازة ، والتي تعمل بشكل علنى وباعداد كبيرة خصوصا فى بغداد والمحافظات.

واضاف الربيعى فى تصريح لـ(المدى):ان العديد من تلك المكاتب هي من دون اجازة عمل ، تقوم بالترويج عن نفسها من خلال الإعلان عن استعدادها لتسهيل الحصول على سمة الدخول للعديد من الدول مقابل مبالغ عالية جدا قد تصل الى الالوف من الدولارات.

واشار الربيعي إلى ان قانون عمل المكاتب اتاح حرية اختيار مكاتب سفر عديدة وبمختلف الدول بغية تنظيم وترتيب الحصول على تذاكر السفر والحجوزات فى الفنادق وكذلك سمة الدخول وهي حاليا شبه متوقفة بسبب الوضع الحالي لواقع السفر في العراق، مطالباً جميع الاجهزة الامنية للحد من هذه الظاهرة. والتى قد تسبب حالات من عمليات النصب والاحتيال يقع فيها العديد من المواطنين، مبينا ان الهئية غير مسؤولة قانونيا عن اداء هذه الشركات.

(المدى) رصدت حالة ترويج العديد من مكاتب السفر والسياحة امكانية الحصول على سمة دخول لدول متعددة مقابل مبالغ عالية مقارنة مع مكاتب السفر والسياحة فى دول العالم.

صاحب احدى شركات السياحة فى شارع السعدون رفض الكشف عن اسمه قال لـ(المدى): ان القانون اتاح لمكاتب السفر باتخاذ الاجراءات للحصول على سمة الدخول لأي دولة وان لكل مكتب فى العراق له برنامج وعمل مع مكاتب اخرى فى دول العالم . وهذا مايحصل حاليا من خلال توفير سمة الدخول الى دول مثل الإمارات والصين ومصر وغيرها ، حيث تبلغ اسعار سمة الدخول الى دبى اكثر من ٣٠٠٠ دولار على ان يكون الزائر له دخول مسبق، وان سعر سمة الدخول لمصر ١٨٠٠ دولار، هذا الامر جاء بسبب الوضع الاستثنائي الذى يمر به البلد ، اضافة الى الغياب الملحوظ لسفارات دول العالم للعمل فى بغداد، ذلك ما اتاح للبعض المتاجرة وإنشاء مكاتب سفر وسياحة ، البعض منها يعمل بصدقية والاخر بخلاف ذلك.

فى حين يرى مدير تنفيذى لمكتب آخر ان عمل مكاتب السفر الحالية هى مجازفة ولأسباب عدة ، منها الوضع الاستثنائى للطيران في العراق، وحصول بعض التغيرات على رحلات الطيران من تاجيل او الغاء ما يسيئ الى سمعة الشركة. اما عن قانونية تسلم المبالغ الخاصة بسمة الدخول فان هيئة السياحة تقوم وبشكل دورى بالتفتيش والتدقيق على المكاتب المسجلة والرسمية العاملة، وان قانون عمل مكاتب السفر والسياحة اتاح لها صلاحية الاتصال مع مكاتب سفر فى دول اخرى للحصول على سمات الدخول وبتنسيق مشترك بالطبع، اما عن ارتفاع الاسعار بهذا الشكل فهو من جراء وجود اعداد كبيرة ترغب الحصول على سمات الدخول للعديد من دول العالم وصعوبة منح السمة لبعض الدول.